الأمم المتحدة
S/2000/283
مجلس الأمن
Distr.: General
4 April 2000
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة جمهورية رواندا ووفاء بالوعد الذي قطعته في البيان الذي أدليت به أمام مجلس الأمن يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، يشرفني أن أحيل طيه بعض التعليقات على تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/2000/203 المؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠.

ويكون من دواعي امتناني أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن للعلم، وبإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جوزيف موتابوبا
السفير
الممثل الدائم

050400 050400 00-37837 (A)
*0037837*

# المرفق

## التعليقات على تقرير فريق الخبراء المعني بالجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)

في البدء، أود أن أؤكد من جديد دعم حكومة رواندا لقرارات مجلس الأمن بوجه عام، وبوجه خاص تلك القرارات المتصلة بفرض جزاءات على يونيتا سعيا للتوصل إلى تحقيق سلم وأمن دائمين في البلد الشقيق أنغولا.

ونود كذلك أن نثني على الجهود التي بذلها السفير روبرت فاولر من كندا وفريقه لتحقيق مسعاهم ونرحب بتقريرهم.

وتود حكومة رواندا أن تعرب مرة أخرى عن استعدادها للتعاون تعاونا تاما مع لجنة الجزاءات كما فعلت حتى الآن،والتزامها بذلك. وكما طلبنا في رسالتنا المؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠ والموجهة إلى رئيس لجنة الجزاءات المعنية بأنغولا، فإن حكومة رواندا بحاجة الآن وفي المستقبل إلى معلومات جديرة بالثقة لكي تستطيع الرد عليها. وسوف يمكننا ذلك من أن نكون شديدي اليقظة والحزم إزاء الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا على علاقة سرية بيونيتا. والأمر الذي بإمكاننا تأكيده، على قدر علمنا، هو أنه لم يشارك أي من المسؤولين الروانديين في انتهاك الجزاءات ونحن بحاجة إلى أدلة لنتمكن من الرد في حالة الإصرار على الادعاءات الواردة في التقرير قيد النظر ضد يونيتا.

### التعليقات العامة

لا يوفر التقرير ما يؤهله ليكون جديرا بالثقة، أي أنه لم يوفر أدلة مقنعة لتثبيت الادعاءات الواردة في التقرير برمته. فغالبية الشهادات أدلى بها منشقون عن يونيتا: وهذا يقلل من مستوى المصداقية والحياد بوجه عام، إذ لا ينتظر منهم سوى أن يعملوا ما بوسعهم لإظهار أنهم أقدموا على اختيار موفق بانضمامهم إلى حكومة أنغولا، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن ما يقولونه جديرا بالثقة.

كما أن المنهجية المتبعة لا تتسم بالدقة العلمية المفترض أن يقوم عليها مثل هذا العمل لجعله جديرا بالقبول بكل معنى الكلمة. فعلى سبيل المثال، لم تذكر تواريخ وأماكن محددة، وذكرت أسماء أشخاص في بعض الحالات و لم تذكر في حالات أخرى، إلى ما هنالك.

نرى من الصعب تصديق الحكايات الأسطورية الواردة في الفقرات ١٥ إلى٢٠. فهي تتضمن خليطا من الشركات والأفراد واسم رئيس دولة متوفى يمكن أن يقال عنه أي شيء. و لم تذكر أي أسماء أخرى من بين المتعاونين مع موبوتو أو الشركات الزائيرية التي قد يكون تم الاتصال بها. وهذا ينطبق كذلك على أوروبا الشرقية بمجرد ذكرها. وهذه المنهجية برمتها موضع شك.

لا ترد في قائمة ممثلي يونيتا وزياراتهم لبلدان متهمة بالتعاون معهم في الخارج أي تفاصيل عن خلفية الأشخاص سواء من حيث الفترة الزمنية التي كانوا ناشطين فيها والأشخاص أو المؤسسات التي ذكر التقرير أنهم تعاملوا معها.

الخاتمة الواردة في الفقرة ٥١ على درجة يرثى لها من ضحالة المضمون: فإن كان صحيحا أن يونيتا حصلت على الأسلحة من القوات التابعة للحكومة ومن الخارج، فلم لم يذكر مصدر تلك الأسلحة؟ فلا شك أنه يوجد شخص ما في مكان ما يكسب الأموال من تجارة الأسلحة هذه وهو بالتأكيد في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو آسيا، وليس في أفريقيا التي تعوزها التكنولوجيا. وينبغي للتقرير أن يكون جريئا في عرضه لصميم المشكلة، ألا وهو التصنيع بهدف التصدير والدمار.

يتحدث التقرير عن وقوع انتهاكات مزعومة مثل الاتجار بالأسلحة والماس. ويكتفي بذكر ما هو سهل ذكره، وهو أن المشتري مذنب، والذي اشترى منه بريء إلى أن تثبت إدانته بالبيع. هذه إحدى الحيل الكبيرة التي يتذرع التقرير بها للخروج من المأزق. فمنتجو النفط والمنتجات النفطية الذين يقومون بالبيع والتصدير لا يظهرون في شبكة البيع والشراء بقدر ما تظهر محطات الوقود الصغيرة التي وصفت بأنها عملاقة. ولا شيء يذكر عما يحدث في المناطق المجاورة لمناطق يونيتا وعن خرقها للجزاءات المفروضة وإن ذُكر فنزر قليل، لكن الحديث عما يجري بعيدا كثيرا وكأن لا شيء يحدث بالداخل. فهناك شيء مخفي لا يجرؤ التقرير أن يكشف عنه ألا وهو إعطاء البعد الحقيقي لانتهاكات الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على يونيتا. وإذا لم يكن الخوف هو السبب، فالسبب إذن هو تستُّر لن يؤدي إلى النتائج المتوخاة.

فيما يتعلق بالفقرة ١١، يبدو أنها خبر كاذب. ففي الحقيقة، لا يكتفي الفريق بعدم استخدام المعلومات التي أكدها أو أثبتها أكثر من مصدر واحد، بل يبدو أنه يلفق حكاياته ويخترع تأويلاته.

ما قُدم من معلومات تُفَضل دور وسائل النقل أمر مزعج. فهناك وسيلة لتجاوز التخمينات بشأن بعض الأفراد أو أصحاب الشركات والوقوف على مزيد من الحقائق بشأن البلدان المسجلة على سبيل المثال.

جميل أن تقدم توصيات تدعو إلى عمل شيء مع الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، غير أن هذه التوصيات ذات نطاق محدود حيال إجراءات ينبغي اتخاذها في كل أنحاء العالم تقريبا إذا كنا سنقف وقفة رجل واحد حتى يكون للجزاءات مفعولها.

**تعليقات خاصة على ما ورد من مزاعم ضد رواندا**

إننا نحترم الهيئات التي ينشئها مجلس الأمن احتراما كبيرا، غير أننا نتساءل عن التحيز الواضح ضد رواندا في هذا التقرير بالذات، الذي جُمع وحُرر في هراري بقلم عضو في الفريق من زمبابوي، وساعده في ذلك عضوان في الفريق من إخواننا أحدهما من ناميبيا والآخر من أنغولا، علما بأن التقرير هو عن أنغولا. فمن خلال قراءة هذا التقرير، يتضح أن الإشارة إلى رواندا لا ترد إلا من وجهة نظر رواندا المناوئة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهذا أمر واقع. لعمري هذا ما نسميه بتقرير مشكوك في استقلاليته (الفقرات من ١ إلى ٦).

نظمت زيارات إلى بعض البلدان وأجريت اتصالات مع مسؤولين حكوميين، غير أن الخبراء لم يوردوا في أي مكان من التقرير ذكرا لأي اتصال أجري مع المسؤولين الروانديين و لم يذكروا إذا كانت هذه الاجتماعات تمخضت عن أية نتائج.

كل ما ورد من مزاعم ضد رواندا لم يُناقش قط مع مسؤولينا لا قبل التقرير ولا أثناءه ولا بعده، مما يدفعنا إلى التخمين والاستشاطة غضبا متسائلين عما يتحدث التقرير. و لم يسبق للأمم المتحدة ولا للحكومة الأنغولية قط أن زودتا رواندا بمعلومات عن هوية عملاء يونيتا، أي صور الأشخاص المعنيين، والأسماء المشفرة التي قد يستعملونها، وجوازات السفر التي قد يسافرون بها، والأماكن التي قد يتنقلون فيها وغير ذلك من الأوصاف التي تحدد هوية هؤلاء الأشخاص. وكل المؤشرات تحملنا على الاعتقاد بأن الفريق قد حصل على هذه التفاصيل.

طلبت رواندا إلى أنغولا واتفقت معها على أن يكون لها في كيغالي مكتب يقوم، إلى جانب معالجة القضايا الثنائية، بالمساعدة في التنسيق وتحديد هوية أفراد يونيتا أو تحديد أي أنشطة أخرى يقوم بها أشخاص آخرون مؤيدون ليونيتا. غير أن هذا الطلب كان دون جدوى فاكتفوا باستئجار منزل لهذا الغرض و لم يشغلوه منذ سنتين.

لم يقع أي تعاون عسكري مع يونيتا. فكون القوات الرواندية استخدمت الأراضي الأنغولية لإخلاء القوات الرواندية بنجاح لا يعني بالضرورة إبرام اتفاق مع سافيمبي أو يونيتا. ولعل أنغولا تعلم كيف تمكّنا من إخلاء قواتنا في عملية إنقاذ عسكرية. لا أحد من قواتنا وطئت قدماه أنغولا من قبل، ولا أحد من المسؤولين الروانديين سبق له أن أجرى اتصالا مع سافيمبي أو أي من المسؤولين التابعين له في يونيتا (الفقرتان ٢٥ و ٢٦). لذلك ينبغي حذف الإشارة إلى رواندا.

أما فيما يتعلق بما زُعم أن رواندا تركت بعض قواتها تقاتل إلى جانب سافيمبي، فهذا غير صحيح بتاتا. غير أننا على علم بوجود قوات متمردة من رواندا كانت تعمل إلى جانب يونيتا بعد سقوط موبوتو وأنغولا تعرف ذلك بما أننا أخذنا منها هذه المعلومات. ولا نعرف إذا كانت هذه القوات قد غادرت يونيتا أم لا؟ فإذا كانوا (أي القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات موبوتو) لا يزالون مع يونيتا أناشدكم الله ألا يخلط أحد بينهم وبين قواتنا الحكومية.

الفقرات ٢١ إلى ٢٤. باستطاعة ممثلي هذه البلدان أن يتكلموا عن أنفسهم ولكن من المؤكد أنه لم تكن هناك أي اتصالات بين رواندا وأي واحد من البلدان المذكورة في قضية يونيتا هذه.

أوجه التناقض من قبيل ما ورد في الفقرة ٢٥ وجاء فيها أنهم يتحدثون عن وحدات رواندية يُزعم أنها بقيت بعد رحيل غيرها، وفي الفقرة ٤٦ وجاء فيها أنهم يتحدثون عن المرتزقة ولا يشيرون إلى الأشخاص الذين تم التلميح إليهم من قبل في الفقرة ٢٥، ليست مجرد سهو وإنما يُعزى إلى انعدام الأدلة وعدم صحة الوقائع التي تمكّن من القول بأن وحدات رواندية كانت فعلا موجودة هناك. والشيء نفسه ينطبق على الفقرة ٦٧ حيث يتحدثون عن إعادة التزويد بالوقود في كيغالي بدون أي إشارة مماثلة في الفقرة ٦٩ حيث لا تورد الاستنتاجات أي ذكر للنفط والمنتجات النفطية، مما يجعل الإشارة الواردة في الفقرة ٦٧ كيدية في حد ذاتها. وهناك أمثلة كثيرة أخرى.

وعند قراءة الفقرات ٧٠ إلى ٧٤، نأمل أن يضع مجلس الأمن تقييمه الخاص، ولكن رواندا لا تزال ملتزمة ومستعدة تماما للتعاون متى أتيحت لها معلومات ذات مصداقية.

تذكر الفقرة ٨٢ بوركينا فاصو وزائير في عهد موبوتو ورواندا بعد عام ١٩٩٨ بسبب الحماية التي توفرها السلطات في هذه البلدان لأفراد يونيتا. وهذا ليس له أساس فيما يتعلق برواندا. ويجدر بفريق الخبراء تزويد مجلس الأمن بتحقيقات أفضل في حالة رواندا بدلا

من تبسيط الأمور ليصبح ''عامل موبوتو ضد كابيلا'' هو سبب تعامل رواندا المزعوم مع يونيتا. وبالمثل فإن الفقرة ٨٣ لا تتضمن شرحا مفصلا.

الفقرة ١٠٤ غير منطقية. فبما أنه لا يوجد دليل ضد هؤلاء القادة، ما الداعي إلى ذكر أسمائهم أساسا؟ ونائب الرئيس كاغامي، على سبيل المثال، لم ير في حياته سافيمبي ولم يقابله قط. وينبغي نفي هذا عن كاغامي وشطب اسمه من التقرير. ويندرج هذا ضمن ما أشير إليه آنفا حول تقديم تقارير متحاملة على رواندا ومسؤوليها باستخدام ادعاءات ملفقة.

نفس الملاحظة فيما يتصل بالفقرة ١٠٧: عند الحديث عن كيفية سفر أفراد يونيتا، لا يرد ذكر رواندا تحديدا ولكن ينطوي التقرير على إشارة غامضة إلى أن رواندا تيسِّر عقد اجتماعات لأفراد يونيتا. وهذه طريقة قاصرة في التفكير والتوصل إلى استنتاجات تورد ذكر رواندا لمجرد الذكر أو لأن كاتب التقرير تلقى أوامر بذكر رواندا.

الفقرات ١٢٩ إلى ١٦٢: تمثيل يونيتا والسفر إلى الخارج. إن هذه المعلومات جديدة أيضا بالنسبة لنا. ونحن مندهشون بشدة لمعرفة أنه قد يكون ليونيتا ممثل في مقر الأمم المتحدة في الوقت الذي يجري فيه مجلس الأمن مداولات بشأن فرض جزاءات على يونيتا. وإذا كان هذا صحيحا، ففي أي فئة نُصنِّف الأمم المتحدة، هل نصنفها في الفقرة ١٥٥؟

شرعت رواندا منذ ذلك الوقت في التحقيق في التنقل المزعوم لأعضاء يونيتا في كيغالي. وتشير جميع الأدلة المتاحة إلى أنه ليس لأي مسؤول رواندي أي ضلع في ذلك ونحن نتطلع إلى الحصول من اللجنة على مزيد من المعلومات لكي يتسنى لنا التعمق في هذه المسألة. وقد أخطرت دوائر الهجرة التابعة لنا وستبلغنا ثم تبلغ اللجنة متى جد أي جديد.

وختاما، تصر حكومة رواندا على الحصول على معلومات ذات مصداقية لمواصلة إجراء تحقيقاتها الخاصة من أجل التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بأنغولا ويونيتا وتعيد تأكيد تأييدها للجنة التي يرأسها السفير روبرت فاولر.

(توقيع) جوزيف و. موتابوبا
السفير
الممثل الدائم